من خلال محاضرة ألقاها السعيد لمنتسبي دورة التوجيه المعنوي

الحرس الوطني يزود ضباطه بمهارات «الإبداع في العمل»

د. صالح السعيد متحدثا خلال المحاضرة

جانب من الحضور

تحت عنوان « الإبداع في العمل العسكري» نظمت مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني محاضرة ألقاها نائب رئيس الشبكة الدولية للباحثين التربويين الإسلاميين الدكتور صالح السعيد لمنتسبي دورة التوجيه المعنوي (رقم 11) والمنعقدة في الفترة من 23 مارس الى 17 ابريل 2014 في نادي ضباط الحرس الوطني.

وتطرق د. صالح السعيد الى عناصر تحقيق الإبداع في العمل واهمية توظيف الملكات الخاصة والأدوات الشخصيّة والفكريّة والتكنولوجية لتطوير العمل وخلق بيئة عسكرية جاذبة.

كما أكد على الاهتمام بزيادة الوعي والثقافة الإدارية لدى الضباط حتى يتسنى لهم الاستفادة من قدرات المنتسبين وتنمية مهاراتهم الإبداعية وتوظيفها على النحو الامثل في تطوير وحداتهم.

وأوضح المحاضر ضرورة اكتشاف الحلول الممكنة لأي مشكلة تواجه العمل ، وطرق مواجهة الصعوبات والتغلب عليها وتحويل كل فشل إلى تجربة يستفاد منها لمواصلة العمل وصناعة الإبداع ،لافتا الى موضوع العصف الذهني وكيفية الاستفادة منه في تحقيق الإبداع بالأعمال العسكرية.

وفي ختام محاضرته اشاد الدكتور صالح السعيد بالتنظيم الجيد للمحاضرة من قبل مديرية التوجيه المعنوي وحرصها على إثراء الضباط مما يؤكد الدور الريادي للحرس الوطني كمؤسسة وطنية في تعزيز التنمية البشرية.

جدير بالذكر ان دورة التوجيه المعنوي تنعقد منذ أكثر من عشر سنوات في الحرس الوطني وتمر بمراحل تدريبية تشمل الجوانب النظرية والعملية التي تتعلق بصناعة العمل المعنوي والإعلامي ، ليكون الضابط مع نهاية الدورة متمتعا بفنون التواصل في المجتمع العسكري .

وكيل الداخلية بحث مع مسؤول أمني بنغلاديشي موضوعات ذات اهتمام مشترك

الفريق الفهد مستقبلاً نائب وزير داخلية بنغلاديش

بحث نائب وزير داخلية جمهورية بنغلاديش نظيم الدين شودري مع وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد هنا اليوم موضوعات ذات اهتمام مشترك بين البلدين الصديقين.

وقالت ادارة الاعلام الامني في وزارة الداخلية في بيان صحافي امس انه تم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين.

وحضر اللقاء وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ فيصل نواف الأحمد الجابر الصباح ومساعد المدير العام للادارة العامة للهجرة العميد طلال معرفي.

اللواء العلي يكرم ضابطاً وضابطي صف من قطاع المرور

اللواء العلي مع الضباط المكرمين

في إطار سياسة وزارة الداخلية الخاصة باعلاء قيمة العمل وتكريس قيم الإخلاص والبذل والعطاء من أجل دعم أمن الوطن وأمان المواطنين، وهي القيم التي يشدد عليها دائما معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ويتابع تنفيذها وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد.

قام وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالفتاح العلي بتكريم ضابط وضابطي صف من قطاع المرور.

وشكرهم اللواء العلي على ما قاموا به من جهد في ضبط 34 قضية مخدرات مؤكدا انهم العين الساهرة لأمن الوطن والمواطن، وحثهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء من أجل حفظ واستقرار الأمن وفرض هيبة القانون.

من جانبهم، اعرب المكرمون عن جزيل شكرهم وعظيم تقديرهم للواء العلي على هذه اللفتة الإنسانية الكريمة والتي تعتبر احد روافد العمل الأمني لتميز المجدين وتحفيز الآخرين على العمل بكل جهد مبدع خلاق .. وذلك بحضور مدير إدارة مرور محافظة حولي ورئيس قسم تنظيم السير ومساعدو ضباط الإشراف.

وفد نيجيري يزور البلاد لبحث موضوعات ذات اهتمام مشترك

جربا: تجربة الكويت رائدة في المنطقة وتعتبر نموذجاً فريداً للتطوير الإستراتيجي

الوفد النيجيري خلال لقائه مع المسؤولين الكويتيين

استضافت دولة الكويت وفداً دبلوماسيا من كبار المسئولين من جمهورية نيجيريا الاتحادية يترأسه الوزير المفوض سعادة مختار ابو بكر تفاوا باليوا كبير مساعدي رئيس الجمهورية النيجيرية وتجل الرئيس النيجيري الأول، في زيارة تهدف لبحث بعض المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين البلدين والتعرف على التجربة الكويتية للنهوض بمؤسسات الدولة كما سيقوم الوفد بجولة في عدد من المؤسسات والجهات الحكومية والخاصة.

وضم الوفد السيناتور هارون جربا، والمستشار عبد الواسع ايلو مستشار المجلس الوطني لمكافحة الفقر، وعدد من المستشارين والخبراء النيجيريين.

وأعرب السيناتور هارون جربا أن تجربة الكويت رائدة في المنطقة وتعتبر نموذجا فريدا للتطوير الاستراتيجي وهو ما جعلها تستقطب الوفود الدولية للاستفادة من تجاربها الناجحة، مشيرا إلى ان الاطلاع على تجارب الدول الناجحة يتيح فرصة كبير للسير على خطى الاستراتيجيات الناجحة، بعيداً عن الأخطاء.

من جهته، اعرب المستشار عبد الواسع ايلو عن سعادة الوفد بالزيارة، لافتا إلى ان هناك برنامج يتضمن زيارة العديد من المؤسسات للاطلاع عن قرب على التجربة الكويتية في بناء المؤسسات.

أكد أن إقراره يشكل دعامة أساسية لحماية البيئة والصحة العامة

اليعقوب: القانون البيئي الجديد يجب ألا يخلو من متطلبات الظروف البيئية الكويتية

قال خبير بيئي ان القانون البيئي الجديد التابع للهيئة العامة للبيئة الذي قدمته اخيرا للجنة التشريعية في مجلس الامة لمراجعته واقراره يشكل دعامة اساسية لحماية البيئة والصحة العامة شرط عدم خلوه من المتطلبات القانونية البيئية المفصلة لظروف البيئة الكويتية.

وقال مدير مشروع تنظام الادارة البيئية المتكاملة بالكويت في برنامج الامم المتحدة الانمائي الدكتور سامي اليعقوب لـ (كونا) امس ان القانون البيئي الجديد الذي انتهت منه الهيئة وتقدم بمقترحاته عدد من اعضاء مجلس الامة يجب ان يشتمل على متطلبات قانونية مبنية على اسس ومنهجيات للاوضاع البيئية المختلفة والظروف الراهنة في البلاد لتطبيقها سعيا للمحافظة على البيئة والمجتمع.

واضاف اليعقوب ان الخطوة الاهم في تحقيق تلك المتطلبات القانونية هي الزام المجموعات المستهدفة بالرقابة القانونية وهم الافراد والمنشآت بتطبيق هذه المتطلبات بالكامل ضمن استراتيجية ادارية واضحة تضمن حماية جودة البيئة واصلاحها والحفاظ على الصحة العامة والاعتماد على دراسة قاعدية قائمة على المعلومات البيئية المطلوبة لتقييم الوضع القائم.

واشاد بان تحقيق الاهداف المرجوة للقوانين البيئية يتطلب تاسيس مرجعية قاعدية من خلال التعرف على مختلف المؤشرات البيئية وتقييمها ومتابعتها مبينا ان فائدة هذه المرجعية لاتقتصر على المساهمة في تحديد الاهداف وتطوير الاستراتيجيات فحسب بل تساهم في تقييم الانجازات والاداء.

ودعا الى الاعتماد على المعلومات العلمية والاقتصادية لترتيب الاولويات وصناعة القرارات في المتطلبات القانونية حيث ان العلوم والتقنيات المعتمدة تساهم بفعالية في تحديد المشكلات التي تسبب المخاطر للبيئة الطبيعية وصحة الانسان في حين ان المعلومات الاقتصادية المعتمدة تساهم في تاكيد القدرة على صناعة القرارات التي تتسم بالموازنة بين التكلفة والفائدة.

وشدد على ضرورة ان يشتمل القانون البيئي عند اقتراحه على اعتماد المبادىء الاساسية للالزام والالتزام المستخدمة في صياغة القوانين البيئية على المستوى الدولي والتي تتضمن فهم سياق الالزام في الكويت وكيفية تحقيقه والاهداف والاستراتيجيات التنموية للبلاد والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والتقييم المستمر والتحسين.

وقال انه باعتماد تلك المبادئ تستطيع اي مؤسسة بيئية تحقيق التكامل من خلال تصميم القانون البيئي ضمن سلسلة هرمية من المتطلبات البيئية المفصلة لظروف الدولة التي تاخذ باعتبارها الجغرافيا وحالة الطقس والطبيعة والتوزيع السكاني ومصادر التلوث ونوعياتها وكمياتها ومواقعها وقابلية السكان للتعرض لها.

وذكر اليعقوب ان المتطلبات القانونية التي يتضمنها القانون البيئي لن تكون قادرة على تحقيق اهدافها الخاصة بحماية صحة الانسان والبيئة ما لم تكن مصممة لخلق متطلبات تفصيلية تتمثل في اللوائح التنظيمية والتراخيص والتصاريح والسياسات والارشادات.

وافاد بان البيئة حالة تحيطها ظروف غير مؤكدة وتتاثر بنواح جغرافية ومناخية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتحتاج الى النظر بجدية نحو المستقبل من خلال وضع قانون قابل يعتمد على الطرق الحديثة في التنبؤ بالتهديدات على صحة الانسان والبيئة على ان يتبنى هذا القانون استراتيجيات تمنع التلوث والتحكم به مع الاخذ بالاعتبار الظروف والاعتبارات المحلية الماضية والحالية والمستقبلية.

■ حماية جودة البيئة وإصلاحها والحفاظ على الصحة العامة والاعتماد على دراسة لتقييم الوضع القائم

سامي اليعقوب

واضاف ان القوانين المقترحة يجب ان تحدد سياسات حماية البيئة وتطرح الرؤية البيئية وتفصل النطاق وتوضح السلطة لحماية البيئة واعادة تاهيلها ما يؤدي الى سهولة في تفصيل اللوائح التنظيمية للقانون كمعايير اصدار التصاريح والتراخيص واجراءات المؤسسة البيئية عند التنفيذ.

واكد اليعقوب اهمية تحديد الاهداف الصحيحة لحماية صحة الانسان والبيئة من خلال التعاون والتواصل مع الشركاء في المؤسسات الحكومية ووضع اهداف ذات معنى وتطوير استراتيجيات تحقق النتائج البيئية المرجوة.

وقال ان دور المؤسسة البيئية يتمثل في تطبيق القوانين البيئية ومراقبة السلوك البيئي للافراد والمنشآت والزامها بالتقيد بالقوانين والنظم البيئية مبينا ان القرارات التي تفرض عليهم تتاثر بالمعلومات المتوفرة لديها عن التزاماتها وواجباتها القانونية ويجب على المؤسسة البيئية القيام بالتواصل معها ومناقشة قانون حماية البيئة المقترح في ورش عمل منظمة لفهمه ودراسة قدرتها على الالتزام بها لتحقيق التكامل المنشود.

واشار الى ان الممارسات البيئية الحديثة على المستوى العالمي اثبتت ان تحقيق التكامل بين تلك الادوار يتطلب الانتقال من ثقافة الاعتماد على المخالفة والعقاب في فرض القوانين البيئية الى تبني ثقافة العمل المشترك وتوفير المعلومات الكاملة والواضحة عن المتطلبات البيئية وخلق قنوات التواصل بين الجهات البيئية الحكومية والاطراف المعنية بالتقيد بالقوانين البيئية.

واضاف ان التدقيق البيئي عملية فنية بحتة تتطلب كفاءة عالية في كيفية استخدام ادوات التدقيق المعتمدة عالميا لكل منشاة مصنفة صناعيا ويجب عليها تدريب وتاهيل الموظفين ليكونوا على درجة عالية من الكفاءة.

■ الخطوة الأهم في تحقيق تلك المتطلبات القانونية هي إلزام الأفراد والمنشآت بالرقابة القانونية

وذكر ان تاهل الموظفين يكون على اساس تدريبهم على كيفية مراجعة سجلات تدوين وحفظ بيانات انبعاث الملوثات بانواعها والقدرة على تحليل التقارير التي تقدمها المنشآت للمؤسسة البيئية وبناء الاستنتاجات البيئية القادرة على ايجاد حالة قضائية من خلال خلق العلاقة السببية بين مقدار الانبعاث وتاثيره على منطقة جغرافية لاتخاذ الاجراءات القانونية اتجاه المنشاة.

وقال ان التوسع بالمشاريع التنموية في العالم ادت الى ضرورة تخصيص فصل تقييم المردود البيئي وتصنيف المشاريع التي تتطلب ذلك واسس اعتماد الدراسة ومراحل تقييمها وكيفية جمع بياناتها واجراءات تقديم الطلبات ومراجعتها ونطاق الاعمال ومضمونها المناسب له في المنطقة الجغرافية المحددة واقرار الموافقة عليها ومشاركة المواطن فيها قبل اعطاء التراخيص البيئية.

واكد اهمية شمول القوانين البيئية على منظومة معايير متكاملة ضمن سلسلة هرمية للمتطلبات القانونية البيئية وتوضيح طرق استخدام تلك المعايير من قبل المؤسسة البيئية لضمان الدقة والاحترافية في تطبيق العمل واجراء جميع المتطلبات التي يجب على المؤسسة البيئية القيام بها.

للمرة الأولى في تاريخها

«حماية البيئة» تعتزم إطلاق ورش تدريب دائمة في مايو المقبل

تعتزم الجمعية الكويتية لحماية البيئة افتتاح ورش تدريب دائمة في مايو المقبل للمرة الاولى في بتاريخها بهدف تلقي المشاركين تدريباتهم البيئية على مدار العام في مجالات تطبيقية وحياتية تغطي العديد من ابعاد العمل البيئي.

وقال الامين العام المساعد للجمعية المهندس عبدالامير الجزاف لـ(كونا) امس ان هناك استعدادات مكثفة للجمعية لتجهيز اول ورشتي تدريب بيئي دائمتين في تاريخ الجمعية مبينا انهما مخصصتان في مجالي الكيمياء البيئية والاحياء، واضاف ان الورشة الواحدة ستوعب 30 متدربا في المرحلة العمرية من ثمانية الى 16 عاما لافتا الى انه تم انشاء الورشتين وجار تجهيزهما بالادوات اللازمة لهذين التخصصين البيئيين واسناد مهمة اعداد محتوى الدورات في الورش البيئية الدائمة الى اكاديميين واختصاصيين تلبية لكل عناصر التدريب البيئي التي استحدثتها الجمعية.

وذكر ان الجمعية تسعى من افتتاح هذه الورش الدائمة الى التوجه نحو اعداد كوادر وطنية ناشئة تتولى ادارة الشان البيئي التطوعي في البلاد ونشر الثقافة البيئية بين المتدربين ودفعهم باتجاه الدراسة العلمية البيئية ما يعود بالنفع على زيادة اعداد الكوادر البيئية المدربة والعلمية، وقال الجزاف انه يتم حاليا التجهيز لبرنامج الدورات الصيفية التي اطلقتها الجمعية قبل نحو ثلاث سنوات مشيرا الى انها تتضمن محاور بيئية حرصت الجمعية على مواءمتها وملامستها للواقع البيئي الحالي في البلاد كما تتضمن محتوى شاملا لكل البيئات البرية والبحرية والساحلية والهوائية.

إعلان

تأسيس نقابة العاملين في مجال التدقيق الشرعي في القطاعين الحكومي والخاص

تعلن اللجنة المؤقتة لنقابة العاملين في مجال التدقيق الشرعي في القطاعين الحكومي والخاص عن انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية للنقابة للتصديق على مشروع لائحة النظام الأساسي كما تعلن عن فتح باب الترشح لانتخابات أول مجلس إدارة للنقابة اعتباراً من 2014/4/14 إلى 2014/4/28، فعلى الراغبين في الترشح لانتخابات أول مجلس إدارة تقديم طلباتهم للجنة المؤقتة ولمدة أسبوعين في العنوان المبين أدناه وذلك وفقا لقانون العمل الجديد رقم (2010/6) والقرار الوزاري رقم (2004/81م) في شأن الاجراءات التمهيدية التي تتبع في تكوين النقابات . علما بأن موعد الجمعية العمومية سيكون يوم الخميس الموافق 2014/5/1م في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً.

مكان الاجتماع

المرقاب - شارع السور - برج جاسم العصفور - الدور السابع

للاستفسار والمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الأستاذ الدكتور/ عبدالرزاق خليفة الشايجي بصفته رئيس اللجنة المؤقتة على الرقم التالي: 22960570 وفاكس رقم: 22960556